محاضرات

مقرر : تطور وموارد اقتصادية

الفرقة الرابعة – شعبة الاقتصاد (عربى)

د/ عزت قناوى

المحاضرة السادسة

٢٠٢٠-٤-٢٢

تطور النشاط التجارى

- **قبل قيام الثورة الصناعية بأوروبا الغربية في منتصف القرن الثامن عشر كان مركز تجارة مصر الخارجية يعتمد على موقعها الجغرافي بين الشرق والغرب وتموين دول أوروبا بما تحتاجه من الحرير والتوابل وغيرها من منتجات الشرق واحتل ميناء الإسكندرية انذاك أهمية تجارية كبرى كمركز اتصال بين الشرق.**

تطور النشاط التجارى

- **وبعد الثورة الصناعية بدأ تقسيم العمل الدولي من خلال تخصص الدول الصناعية الاستعمارية في الإنتاج الصناعي مقابل تخصص الدول المستعمرة في إنتاج المواد الخام.**

- وكانت بريطانيا الشريك الرئيسى في تجارة مصر الخارجية بنسبة ٤٢% من صادرات وواردات مصر القطنية من خلال اعتماد صناع الغزل في بريطانيا على الأقطان المصرية طويلة التيلة واحتل القطن المصرى نسبة ٨٥ % من صادرات مصر الكلية.

- وخلال عام ١٩١٤ إلى ١٩٣١ ومع حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى عام ١٩٢٩ تعرضت صادرات مصر من القطن لتقلبات كثيرة في الكمية والأسعار بسبب فرض نظام الحماية الجمركية. وقد أدى ذلك إلى اتجاه الحكومة المصرية لتنويع الصادرات من الحاصلات الزراعية الأخرى فزاد تصدير الأرز والفواكه والجلود الخام ومنتجات الصوف والفوسفات والسكر وإصدار قانون التعريفة الجمركية عام ١٩٣٠ .

- **ومع قيام ثورة ١٩٥٢ بدأ تخلص مصر من تبعيتها لاقتصاديات أخرى وكان قد سبق ذلك خروجها من كتلة الإسترليني عام ١٩٤٧ وتم تمصير الوكالات التجارية والبنوك وهيئات التأمين عام ١٩٥٧ كما خضع نشاط التجارة الخارجية للكثير من صور تدخل الدول وتوجيهها.**

- **<u>ومع تزايد قيمة الواردات عن الصادرات</u> ظهرت أول أزمة في ميزان المدفوعات في ١٩٦٢، ثم أزمة أعنف في ١٩٦٥.**

- **وتفاقمت الأزمة بشكل كبير نتيجة كارثة محصول القطن في ١٩٦٢ والتي أدت إلى انخفاض حاد في إيرادات الدولة من العملة الأجنبية. واضطرت الحكومة لدفع ٢٥ مليون جنيه تعويضات لبريطانيا عن الممتلكات المؤممة ، ٢٧,٥ مليون جنيه تعويضات لمالكي أسهم شركة قناة السويس.**

- بجانب زيادة ميزانية الدفاع انذاك. وكان الحل الوحيد لسد عجز التمويل هو المزيد من القروض الأجنبية+ خفض قيمة الجنيه من ٣٥,٢ قرش للدولار إلى ٤٣,٥ قرش للدولار.

- ومنذ ١٩٧٤ كان الانفتاح الاقتصادى محاولة للخروج من المأزق بجذب الاستثمارات الأجنبية، وخاصة العربية بعد صعود أسعار البترول في ١٩٧٣. ولكن هذه المحاولة فشلت، فظلت الاستثمارات الأجنبية محدودة للغاية. وكان المخرج هو تدفق القروض بسبب السلام مع إسرائيل والتحالف مع أمريكا من جانب، وارتفاع أسعار البترول من الجانب الآخر .

- ولكن القروض لم تكن الحل الافضل، بل مثلت عبئا ثقيلا كلما زادت خدمة هذه الديون ذات الفائدة المرتفعة. وكانت مصادر خدمة هذه الديون هي تصدير البترول وعائدات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخليج. وتفاقمت ازمات اهمال القطاعين الصناعى والزراعى.

- ومع بداية ١٩٨٥ تفاقمت الأزمة الاقتصادية بشكل كبير ، فالمديونية الخارجية ازدادت بشكل غير مسبوق، وأصبحت خدمة الديون الخارجية عبئاً ضخما على الميزانية، وانخفض بشكل حاد سعر البترول، وانخفضت معه إيرادات قناة السويس وتصدير البترول وتحويلات المصريين العاملين في الخليج، وتفاقمت أزمة القطاع العام الصناعي، وتدهور الإنتاج الزراعي، وازداد العجز في الميزان التجاري وارتفعت معدلات التضخم والبطالة

- **ومع تزايد الازمات زادت الضغوط بتدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأيضا السياسات الخارجية للدول الرأسمالية الكبرى. وكانت النتيجة هي إتباع مصر لسياسات تقشفية وإصلاح اقتصادي منذ بداية التسعينات حتى الان.**